

سادسا : قول الرسول للمستحاضة : « دعى الصلاة أيام إقراك » فكان معنى القرء هو الحيض لا الطهر في لسان الشرع .

سابعا : لو كان المراد بالقرء « الطهر » لصرحت به الآية الكريمة ولم تعبر عنه بلفظ مشترك ؛ لأن الطهر لا يستحي من ذكره أما الحيض فإنه الذى يستحي من ذكره فعبر عنه بالقرء كما عبر عن الجماع باللمس والمس .

وذهب الشافعية والمالكية إلى أن المراد بالقرء « الطهر » مستدلين بما يلي :

أولا : أن الآية قد أنثت العدد (ثلاثة) في قوله : (ثلاثة قروء) والقاعدة العربية تقضى بتأنيث العدد إذا كان المعدود مذكرا وفى هذا ما يدل على أن القروء هى الأطهار لا الحيضات .

وغنى عن البيان أن الأطهار مفردا طهر وهو مذكر والحيضات مفردا حيضة وهى مؤنثة ؛ فكان تأنيث العدد دالا على أن المعدود مذكر وهو الاقراء بمعنى الأطهار .

ثانيا : أن الطلاق المشروع يكون في الطهر لا في الحيض والله سبحانه تعالى يقول : ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ (١) .

أى في عدتهن لأن اللام بمعنى « في » كقوله تعالى : ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ (٢) أى في يوم القيامة فكانت العدة محتسبة بالأطهار ؛ لأنها قد عبرت عنها الآية بالعدة .

ثالثا : أن القرء معناه في الأصل الجمع والضم ؛ فكان تفسير القرء بالطهر أقرب إلى هذا المعنى الأصلى فإن الدم يتجمع في الرحم مدة الطهر ، ثم يلفظه الرحم ويدفعه مدة الحيض .

(٢) الأنبياء : ٤٧ .

(١) الطلاق : الآية الأولى .